ووكيل وقيم وماذون له وعامل قراض ومكاتب
حيث يكون لهم ذلك فلابد من عدالة من
يوضع المرهون عنده ذكره الاذرعي ويتقل
ممن سواي المرهون بيده من مرتهن وثالث
وان لم يتغير حاله الى اخر باتفاقهما عليه
وان تغير حاله بموته او فسقه او زيادة
فسقه او عجزه عن حفظه او حدوث عداوة
بينه وبين احدهما وتشاحا فيه وضعه
حاكم عند عدل يراه قطعا للنزاع وتعبيرى
بما ذكر اعم واولى من قوله ولو مات العدل
او فسق جعلاه حيث يتفقان وان تشاحا
وضعه الحاكم عند عدل ويبيعه الراهن
ولو بنائبه باذن مرتهن ولو بنائبه
للحاجة اى عندها بان حل الدين ولم يوف
وانما احتيج الى اذن المرتهن لان له فيه حقا

ويقدم اى المرتهن بثمنه على سائر الغرماء لان
حقه متعلق به وبالذمة وحقهم متعلق بالذمة
فقط فان ابى المرتهن الاذن قال له الحاكم
ائذن في بيعه او ابرئ دفعا لضرر الراهن
او الى الراهن بيعه الزمه الحاكم به اى ببيعه
او بوفاء بحبس او غيره فان اصرا حدهما على
الا بايا عه الحاكم عليه وقضى الدين من ثمنه
ولم يأذن راهن وحضر
المرتهن بخلافه في غيبته لانه يبيعه لغرض نفسه
فيتهم في اله استعجال وترك النظر في الغيبة
دون الحضور نعم ان كان الدين موجلا
واقام بكذا صح البيع لانتفاء التهمة وللثاني
بيعه عند المحل ان شرطاه وان لم يراجع
الراهن في البيع لان الاصل دوام الاذن
اما المرتهن فقال العراقيون تشارط مراجعته

Copyright © King Saud University